



مؤتمر الدول الأطراف

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

RC-2/2

7 April 2008

ARABIC

Original: ENGLISH

مؤتمر الاستعراض الثاني

٧ - ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر الدول  
الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية،  
أبلغها السيد تيم كغلي  
نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح  
ومدير فرع جنيف لقسم الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح  
لاهاي، ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

يسرني أن أتوجه برسالة الدعم هذه إلى مؤتمر الدول الأطراف الثاني لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية. فهذه المناسبة الهامة تتيح فرصة للتأمل في أحكام الاتفاقية والأخذ في الوقت ذاته بأهم المستجدات في مجال العلوم والتكنولوجيا.

إن للاتفاقية سجلاً لا مُشاحة فيه باعتبارها واحدةً من أكثر معاهدات نزع السلاح في العالم نجاحاً. فقد غدت تتسّم بالطابع العالمي الكامل تقريباً من حيث الانضمام إليها، إذ بلغ مجموع الدول الأطراف فيها ١٨٣ دولة تمثل ٩٨ في المئة من أهالي المعمورة.

لقد كان لهذه الاتفاقية أثر قوي. فقد تم تدمير زهاء ٢٧ ٠٠٠ طن من عوامل الأسلحة الكيميائية. كما تم تدمير ٢,٩ مليون من الذخائر الكيميائية وحاويات المواد الكيميائية. فعلينا أن نعترف بهذا التقدم، وبالرول الإيجابي الذي تؤديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكان لخطة العمل الخاصة بعالمية الاتفاقية وخطة العمل الخاصة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، اللتين أوصى بهما مؤتمر الاستعراض الأول في عام ٢٠٠٣، أثر فعال على صعيد دعم الانضمام إلى الاتفاقية وعلى صعيد مساعدة الدول الأطراف في تنفيذها. لكن لا تزال خارج إطار الاتفاقية دولٌ عدة من شأن انضمامها إليها أن يتسّم بأهمية حاسمة فيما يخص النجاح في العمل بها. فإني أحث كافة حكومات الدول التي لم تصدّق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها أن تفعل ذلك دون تأخير.



إن جهودنا الرامية إلى إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة الكيميائية تستلزم قيام كافة الدول الأطراف في الاتفاقية باعتماد وإنفاذ وتعزيز تدابير تنفيذها على الصعيد الوطني المطلوبة بموجبها.

ويقع على عاتق كافة الدول الأطراف الحائزة أسلحةً كيميائيةً الالتزام بتدمير ما لديها منها ومن مرافق إنتاجها. ويجب على هذه الدول الأطراف أن تدمر كلَّ مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية قبل ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تاريخ انقضاء الأجل النهائي لتدميرها. فأهيب بجميع هذه الدول الأطراف، سواءً أكانت مخزوناتُها المعنية كبيرة أم صغيرة، أن تفي بهذا الالتزام الرسمي.

ومنذ سنة خلت أعلنت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، إذ احتفلت بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذها أن "تنفيذ الاتفاقية الكامل، والعالمي النطاق، والفعال، وغير التمييزي" سيسهم مساهمةً إضافيةً في تحقيق السلم والأمن الدوليين "باستبعاد إمكانية استعمال الأسلحة الكيميائية استبعاداً كاملاً من أجل البشرية جمعاء".

إنني أشاطر الدول الأطراف في الاتفاقية قناعتها هذه تماماً، وأؤكد لكم أن الأمم المتحدة ستعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي لمواصلة دعم الانضمام العالمي النطاق إلى الاتفاقية وتنفيذها الكامل.

فلنؤكد جميعاً من جديد حرصنا المشترك على إزالة الأخطار التي تمثلها الأسلحة الكيميائية. ولنضاعف جهودنا لإقامة عالمٍ خالٍ من أدوات التدمير الشامل هذه.

إن عملكم خلال الأسبوعين المقبلين سيكون بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف المنشود، فأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق.